بحث تعزيز التعاون السمكي بين بلادنا وموريتانيا

■،، صنعاء/ سبأ/..

بحث الدكتور / على محمد مجور وزير الثروة السمكية خلال لقائه أمس الاخ/ سيدنا عالي ولد حن سفير جمهورية موريتانيا الاسلامية بصنعاء التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في المجال السمكي وسبل تعزيزها وتطويرها ٠ كما جرى مراجعة اتفاقيات التعاون المبرمة بين البلدين في المجال السمكي وتم الاتفاق على وضع الية تنفيذها ٠ بالاضافة الى بحث افاق التعاون المستقبلي بين البلدين في مجالات الابحاث السمكية والرقابة والتفتيش البحري وتبادل المعلومات والخبرات بين كوادر الوزارتين المختصين في مجال الثروة السمكية ٠ حضر اللقاء الاخوة المهندس / محمود ابراهيم الصغيري وكيل الوزارة وعبدالحافظ ناجي السمه وكيل قطاع خدمات الانتاج والتسويق وعدد من مدراء عموم الوزارة٠

خلال الفترة يناير -فبراير ٢٠٠٥م

٢٩ مليون ريال قيمة الصادرات عبر مطار عدن

■،، عدن/سبأ/..

بلغ أجمالى قيمة الصادرات من العطور والاسماك خلال شهري يناير وفبراير الماضيين ٢٩/مليونا و/٧٥/الف ريال ٠ وذكر الاخ/عبد الكريم احمد راصع مدير عام جمرك مطار عدن الدولي لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن صادرات الاسماك صدرت الى كل من ايطاليا واليونان في حين صدرت كميات العطور لنفس الفترة الى امارة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة٠

اليمن تستضيف موقع الجمارك العربية

■،، عدن/سبأ/..

تستضيف اليمن موقع الجمارك العربية الذي سينفذ على مدى عامين بتكلفة ٨٠ الف دولار ٠ وبهذا الخصوص انهت مصلحة الجمارك كافة المسوحات والتصورات النهائية لاستضافة اليمن للموقع ٠ واوضحت النشرة الشهرية / الاسيكودا / المعنية بشؤون النظام الجمركي الالى حصلت وكالة الانباء اليمنية سبأ على نسخة منها ان الموقع يهدف الى توفير البيانات للجمارك العربية وربط مصلحة الجمارك بشبكة من المعلومات المساعدة في رسم السياسات المستقبلية على المستوى المحلي والاقليمي والمساهمة في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٠ وأفادت ان المصلحة سترفع التصور النهائي الى الاجتماع القادم للمجلس الاقتصادى والاجتماعي للجامعة العربية لاقراره بصورته النهائية ٠

دورتان تدريبيتان حول العمليات المصرفية ومسح ميزانية الاسرة

■،، صنعاء/ سبأ/..

في ظل تنظيم هيكلة البنك التعاوني الزراعي بدأت أمس بمعهد الدراسات المصرفية بصنعاء الدورة التدريبية في مجال المحاسبة والمراجعة الداخلية للعمليات المصرفية والتي ينظمها البنك على مدى اسبوعين وبمشاركة عدد من كوادره في الادارة العامة والفروع بالمحافظات٠ ويتلقى المشاركون في هذه الدورة مقدمة عن نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية والقياس المحاسبي لعملية قسم الحسابات الجارية وايضا القياس المحاسبي لعمليات قسم الخزينة كحالات عملية والقياس المحاسبي لعملية المقاصاة٠

وفي افتتاح الدورة اكد الاخ/ يحي محمد الصبري مدير عام البنك أن هذه الدورة تاتي بعد مراحل هامة ودقية مر بها البنك وهي اعادة هيكلته٠ وقال الصبري ان البنك لم يعد كما كان سابقا ولكن وبحسب توجيهات الدولة فأن البنك سيتحول الى بنك تنمية شامل يجري كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية ٠٠ مما يعني تغيير كافة مهامه ومعاملاته ومن ضمن هذا التغيير هناك خطة للبنك هي اعادة الهيكلة وبناء الانسان التي تركز على التدريبات المهنية ٠ واضاف الى ان حضور هذه الدورة هو من الاساسيات وبالذات فريق المراجعة وفريق الرقابة الداخلية ٠ من جانبه نوه الاخ/ منصر صالح محمد مدير المعهد المصرفي في كلمة ترحيبية بالمشاركين الى ان هذه الدورة هي دورة متميزة تم الاعداد لتحضيرها بناء على طلب ادارة بنك التسليف التعاوني الزراعي٠٠ منوها ان هناك اهتماما كبيرا يوليه البنك بكوادره العاملة وتأهيلهم التأهيل العلمي السليم وهو ما سينعكس ايجابا على النوعية في الكوادر التي تتماشى مع متطلبات اعادة هيكلته وتحديثه وان عقد مثل هذه الدورات يأتي في اطار تطوير البنك وتحقيق اهدافه٠ حضر افتتاح الدورة الاخوة/ محمد عثمان مستشار البنك وحمود شجاع مدير المراجعة وناصر المرقب مدير الحسابات بالبنك ٠

إلى ذلك بدأت أمس الدورة التدريبية حول مسح ميزانية الاسرة متعددة الاغراض ٢٠٠٥-٢٠٠٦م والتي ينظمها على مدى ثلاثين يوما الجهاز المركزي للاحصاء بمشاركة مائة واثنين وثلاثين متدربا ٠

وفي افتتاح الورشة اكد الاخ على فضل طه المدير التنفيذي للمسح بالجهاز الاهمية التي يكتسبها المسح لبناء قاعدة معلوماتية متطورة تغطي كافة الجوانب من حياة الاسرة اليمنية كالانفاق والدخل والسكن و التعليم والصحة والعمالة على مستوى كل محافظة ٠

ونوه لما يوفره المسح من احصاءات اساسية تمكن الدولة من التعرف عن كثب على مستوى الانفاق الاسري والوقوف امام التفاوت الموجود بين مختلف شرائح المجتمع وفي مختلف المناطق الجغرافية ٠ وأشار الى الاهمية النسبية التي يوفرها المسح حول السلع والخدمات والتعرف على انماط الانفاق الاستهلاكي السائد في المجتمع اليمني وتوفير البيانات اللازمة للحسابات القومية المتعلقة بالاستهلاك النهائي العائلي الى جانب تخطيط السياسات الاقتصادية بشكل عام وتحديث موشرات القوى العاملة وعمالة الاطفال وبيانات الاعاقة والصحة الانجابية بالاضافة الى المساهمة في توفير البيانات اللازمة لانشاء نظام معلومات الفقر ٠

فيما اكد الدكتور عبدالحكيم العبيد وكيل الجهاز اهمية توفير قاعدة بيانات عريضة لمتخذي القرار الاقتصادى والسياسي والخطط التنموية ٠ وأوضح أن المسح الحالى سيلبي جزء كبير من تلك القاعدة في مختلف المناطق الريفية والحضرية للاسر ٠٠ مثمنا الجهود التي يقوم بها الباحثون من مختلف المناطق لتنفيذ مسح ميزانية الاسرة وكذا جهود الشركاء في المسح خصوصا ادارة التنمية الدولية البريطانية وبنك الاعمار الآتي والبرنامج الانمائي للامم المتحدة والبنك الدولي٠ من جانبه اوضح الاخ محمد عبدالوهاب / رئيس الفريق المشرف على الدورة / أن مسح ميزانية الاسرة من أهم المسوحات التي تهتم بها الدول وتنفذها لارتباطها المباشر بالاوضاع المعيشية للاسرة والفرد موضحا بأن المشاركين سيتلقون محاضرات حول مسح ميزانية الاسرة والاستثمارات وخصائص افراد الاسرة والمسكن والسلع المعمرة الى جانب عدد من الانشطة الخاصة بالعمل المنزلي والانفاق السنوي على السلع والخدمات والتواصل مع الاطر ذات العلاقة والتعامل مع الخرائط للتعرف على مناطق العد ٠ حضر الافتتاح عدد من المسؤولين في الجهاز وفروعه في المحافظات ٠

مؤسسة الصالح ووزارة الشئون الاجتماعية تستلمان ٢٥٠ طن من التمور

■،، صنعاء / سبأ/..

تسلمت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ومؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية أمس مائتين وخمسن طنا من التمور هدية من سفارة المملكة العربية السعودية في صنعاء ٠ وفي الحفل الذي أقيم بدار اللواء لرعاية اليتيمات بصنعاء أشاد الأخوان صالح أحمد علي وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لقطاع الرعاية الاجتماعية والدكتور محمد صالح القاضي مدير عام المؤسسة بالدعم الذي يقدمه الاشقاء في المملكة العربية السعودية وسفارة المملكة في صنعاء للجمعيات والمؤسسات والانشطة الخيرية في اليمن ٠وثمنا المستوى الذي وصلت اليه العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين الشقيقين وما تمثله هذه الفعاليات من تعزيز لها في مختلف المجالات ٠ من جانبه نوه الاخ محمد بن مرداس القحطاني سفير المملكة العربية السعودية في صنعاء بجهود مؤسسة الصالح الاجتماعية لتنسيقها مع مختلف الجمعيات والمؤسسات الفاعلة في اليمن ٠ وقد كلفت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية بتوزيع الكمية على الجمعيات الخيرية ومراكز رعاية الايتام وذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف المحافظات ٠ وفي نهاية الحفل قام الاخوة وكيل الوزارة ومدير عام المؤسسة والسفير السعودي بزيارة تفقدية لاقسام ومرافق دار اللواء لرعاية اليتيمات الذي ترعاه المؤسسة ويضم حاليا ستة وعشرين يتيمة ٠٠ حيث قدمت الاخت سلوى البدوي مديرة الدار شرحا موجزا عنه أنشطة الدار في ايواء وتعليم وتأهيل اليتيمات من مختلف الاعمار وذلك تحت أشراف عدد من الاختصاصيات في الجوانب التربوية والنفسية والاجتماعية ٠ ونوهت الى أن الدار بصدد توسيع نشاطه ليشمل رعاية الايتام من الاطفال ما بين سن الثالثة والعاشرة في المرحلة القادمة.

بتكلفة تصل الى ١٣,٥ مليون ريال:

الاتحاد الزراعي ينفذ ١٤ دورة تدريبية في عدد من المجالات التعاونية العام الماضي

■.. كتب/ منصور شايع

نفذ الاتحاد التعاوني الزراعي خلال العام الماضي حوالي ١٤دورة تدريبية في عدد من المجالات التعاونية والزراعية بهدف رفع وتطوير كفاءات المزارعين وكوادر الجمعيات التعاونية الزراعية وفروع الاتحاد في المحافظات استفاد منها حوالي ٣٦٠شخصا من مختلف محافظات الجمهورية.

وذكر تقرير صادر عن الاتحاد الزراعي حصلت الثورة على نسخة منه أن التكلفة الاجمالية لهذه الدورات بلغت حوالي ١٣,٥مليون ريال .

وأشار الى أن الدورات شملت مجالات تطعيم ورعاية أشجار المانجو في محافظتي الحديدة وحجة وكذا في تخزين وتسويق بذور البطاطس وفي جانب إدماج مضامين النوع الاجتماعي في العمل التعاوني وممارسات مابعد الحصاد والتصدير في الثلاثة الاقاليم وهي إقليم المرتفعات الجبلية وإقليم السواحل وإقليم الهضبة الشرقية ودورات في مجالات المكافحة المتكاملة وفي التخزين التجاري للخضروات والفواكة والتسويق الزراعي. كما أقام الاتحاد عددا من الدورات التدريبية الخاصة بالمرأة الريفية بهدف رفع مهاراتها في مجال التصنيع الغذائي بالتنسيق مع دائرة المرأة في الاتحاد في عدد من المحافظات.

تهدف إلى تحقيق زيادة في حجم التجارة الخارجية :

الصين تتوقع نمواً اقتصادياً بنسبة ٨٪ والمحافظة على استقرار العملة في ٢٠٠٥م

□ بكين/شينخوا

قال «ون جيا باو»، رئيس مجلس الدولة الصيني، أمس : من المتوقع أن تصل نسبة زيادة الناتج الإجمالي المحلي إلى (٨٪) لعام ٢٠٠٥م.

وقال محللون : إن هذه النسبة المستهدفة تنخفض (١,٥) نقطة مئوية عن نسبة الزيادة الواقعية للعام الماضي، وهذا الأمر يبرز فكرة الحكومة الصينية في تحقيق النمو الاقتصادي المستقر والمتسارع في إطار التعديل.

وقال «ون جيا باو» في تقرير أعمال الحكومة الذي قدمه إلى الدورة الثالثة للمجلس الوطني العاشر لنواب الشعب - مجلس الشعب - : إن بلادنا تواجه فرصة استراتيجية هامة، فيجب تحقيق نمو اقتصادي متسارع أكثر، ولكن مع ضرورة المحافظة على سرعة النمو الاقتصادي المناسبة.

وأضاف : إن الحكومة الصينية تحدد هذا الهدف تماشياً مع واقع السيناريو الاقتصادي بالأخذ بعين الاعتبار «الطلب والإمكانية على حد سواء»، وكذلك أهداف التشغيل والتضخم لدى الآخرين.

وفي العام الحالي، من المخطط أن الصين وفرت (٩) ملايين فرصة عمل جديدة في المدن والبلدات، وحققت السيطرة على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في حدود (٤٪)، وقد سجلت الصين نمواً اقتصادياً بنسبة (٩,٥٪) في عام ٢٠٠٤م، وانخفض النمو بصورة طفيفة، وعلى ذلك نجحت في تجنب وقوع تذبذبات مثيرة في النمو بسبب الإفراط في الاستثمار، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات حازمة وقوية للسيطرة الكلية.

وعلى نفس الصعيد أكد «ون جيا باو»، رئيس مجلس الدولة - مجلس الوزراء - الصيني، أمس مجدداً أن الصين ستحافظ على «استقرار أساسي على مستوى معقول ومتوازن» لسعر صرف العملة الصينية «الرنمينبي».

جاء ذلك في التقرير عن أعمال الحكومة، الذي قدمه إلى الدورة الثالثة للمجلس الوطني العاشر لنواب الشعب الصيني، التي افتتحت أمس.

وقال «ون جيا باو» في تقريره : إن الصين ستحفز بخطوات ثابتة توجيه أسعار الصرف نحو السوق وإصلاح آلية تشكيل سعر صرف «الرنمينبي».

وكانت بعض الدول تلوم من حين إلى آخر على خفض مصطنع لـ «الرنمينبي»، وفي وجه ذلك كان «ون جيا باو»، أثناء زيارة خارجية في ديسمبر الماضي، قد قال بوضوح : إن الصين ستطبق تدريجياً آلية مرنة لسعر صرف «الرنمينبي» تماشياً مع التغيرات في السوق، لكن هذه عملية معقدة وتدريجية التقدم.

وحينذاك أشار «ون جيا باو» إلى أنه عند تطبيق الآلية المرنة لـ «الرنمينبي» لابد من التفكير في العوامل الآتية :

○ أولاً : أن يكون الاقتصاد الكلي الصيني مستقراً، ونظام اقتصاد السوق متكاملاً، والنظام المصرفي سليماً.

○ ثانياً : يجب أن يتوفر مشروع علمي لضمان أن يتطور الاقتصاد الصيني بصورة سليمة ومتواصلة.

○ ثالثاً : يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار التأثيرات على الدول المجاورة، إذ أن الصين تتحمل مسؤوليتها حيال الدول المجاورة، وكذلك العالم.

ومن المتوقع أن تنمو تجارة الصين الخارجية بنسبة (١٥٪) في عام ٢٠٠٥م مع توازن من حيث الأساس في الواردات والصادرات، وذلك حسب مشروع خطة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية الوطنية وصلت أمس.

ويتوقع التقرير أن يتم حقن حيوية جديدة في الصادرات الصينية نتيجة لحقيقة أن الحكومة رفعت جميع القيود على حق مزاولة التجارة الخارجية.

وفي العام الماضي بلغ حجم تجارة الصين الخارجية (١,١٥٤٨) تريليون دولار، وازدادت الصادرات (٣٥,٤٪) لتصل إلى (٥٩٣,٤) مليار دولار، وازدادت الواردات (٣٦٪) لتصل إلى (٥٦١,٤) مليار دولار، وازدادت صادرات الكهروميكانيكيات ومنتجات التكنولوجيا العالية على وجه السرعة العام الماضي - حسب ما أفاد التقرير - وظلت تجارة الصين الخارجية تشهد توسعاً في السنوات الأخيرة، ولكنها ما زالت دون (٨٧٥) دولاراً للفرد الواحد، وهذا أدنى بكثير من المعدل العالمي وهو (٢٤٠٠) دولار.

سياسات تقديم القروض والمعونات الدولية

احمد محمد الحربي

(٢-٤)

مؤسسات التمويل الدولية

اذا كانت وكالة التنمية الدولية .. تمثل الشقيق الثالث للبنك والصندوق الدوليين .. كما لاحظنا ذلك .. فماذا عن هيئة التنمية، ومؤسسة التمويل الدوليتين ؟ تشير الوثائق الى ان هيئة التنمية الدولية هي «هيئة مستقلة قانونياً، ومالياً، إلا انها مع مؤسسة التمويل الدولية ... تتبعان البنك الدولي .. وتعتبران من مجموعته .. وتخضعان مع البنك لادارة واحدة .. وقد لجأ البنك الى انشاء هاتين المؤسستين .. وذلك بغرض ان تقوم كل منها بدور محدد تحقق اهدافه .

فالهيئة التي تأسست عام ١٩٦٠م حدد دورها بتمويل الموارد المالية الى الدول التي تحتاج للاقتراض بشروط أقل صعوبة وأكثر سهولة حيث يتولى البنك .. اقراض الدول الفقيرة عن طريق الهيئة .. وبشروط ما يسميها بشروط النافذة الثالثة .. التي لايتجاوز سعر الفائدة فيها عن ٠,٥٪ بالاضافة الى ان الهيئة تتولى منح القروض للدول المحتاجة بشروط سهلة، وميسرة وأقل عبئا من شروط قروض الهيئة التي يمنحها البنك .. فهي تقدم قروضا بدون فائدة، وتكتفي بتحصيل ٠,٣,٤٪ خدمات .. مع فترة سماح تصل لعشر سنوات .. وآجال السداد تصل الى ٥٠ سنة .

أما المؤسسة فدورها قاصر على القيام بتأسيس شركات في الدول المقترضة، تباع بعد تشغيلها ونجاحها للقطاع الخاص فهل تختلف اغراض هذه المؤسسات في تقديم المعونة للدول المحتاجة .؟ أم لا ..

لما كانت اهداف صندوق النقد، والبنك الدوليين لاتختلف في العمل الذي يقوم به كل منهما، وان كانا يخفيان أهدافهم السياسية، فان شقيقهما الثالث وكالة التنمية الدولية تعبر بوضوح عن الاهداف السياسية للاشقاء الثلاثة «الصندوق- البنك- الوكالة» .

فوكالة التنمية الدولية في سياستها تلتقي مع مؤسسة التمويل الدولية .. حيث تسعى المؤسسة الى تشجيع القطاع الخاص ودعمه في البلدان المتلقية للمعونة الفنية .. من خلال تمويلها لأوجه المعونة التي تقدمها .. فإن الوكالة تنص في اتفاقياتها المبرمة مع الدول المتلقية للقروض على مايلي توجه الدولة أكبر قدر من القرض الموافق على منحه للدولة الطالبة له «الى القطاع الخاص أم لا ... وليس هذا وحسب فالوكالة تلتقي مع الهيئة التابعة للبنك الدولي .. في قواعد يسر الشروط التي تحددها لمنح القرض .. لمن يتقرر منحه اياها، من حيث سعر الفائدة .. وفترة السماح للسداد والمدة الزمنية للسداد .. وبالرغم من أن هيئة التنمية الدولية .

تعتبر احدى مجموعات البنك الدولي .. إلا أن ما يميز مساعدتها انها اقل صعوبة وانها تتجه نحو البلدان الاشد فقرا وبالأخص تلك التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٣٧٥ دولارا في السنة .. وعن طريقها يمنح البنك الدولي قروضه الاقل عبئا على الدول المقترضة .. وهي القروض التي تمنح للدول تحت مسمى قروض النافذة الثالثة .. والتي يبلغ سعر الفائدة فيها ٤,٥٪ في السنة في حين ان الشروط التقليدية لاسعار فائدة قروض البنك الدولي تبلغ ٩,٨٪ في السنة .. ومع كل هذه الاختلافات الواضحة فان مؤسسات التمويل الدولية خاضعة في قواعد، وشروط منح مساعدتها للدول المحتاجة لاهداف واحدة، تسعى لتحقيقها .

المؤسسات الاقليمية

الى جانب مؤسسات التمويل الدولية سابقة الذكر .. هناك مؤسسات تمويل ذات طابع اقليمي، او قاري .. ونقصد بها تلك المؤسسات التي لها رأس مال مشترك فيه أكثر من دولة بغرض مساعدات جهود التنمية في البلدان المحتاجة للمساعادت التي تعينها على تجاوز اسباب حاجتها .. واذا كانت هذه المؤسسات كثيرة وتتواجد في أكثر من منطقة اقليمية او قارية .. فاننا هنا سنتطرق الى أهم وأبرز هذه المؤسسات، وستعطي المؤسسات العربية ذات الطابع الاقليمي او القاري نصيبا من التعرض لها، لأهمية الدور الذي تقوم به في مجال المعونات الفنية .. ومن هذه المؤسسات الاقليمية المصرف المركزي للاتحاد النقدي لغرب افريقيا الذي انشئ في عام ١٩٦٣م بين البلدان المؤسسة للاتحاد وهي بنين «ساحل العاج/فولتا العليا/النيجر/السنغال/توغو .. ويقوم الاتحاد النقدي في غرب افريقيا على مجموعة من المبادئ وهي :(٢)

١- اقرار وحدة نقدية واحدة «فرنك غرب افريقيا» يعهد باصدارها الى مصارف اصدار مشترك يتولى بدوره منح المعونات الى الاقتصاديات الوطنية .

٢- حرية تداول الرموز النقدية . وحرية التحولات بين الدول الاعضاء بالاتحاد .

٣. مركزية الاحتياطيات النقدية مقدمة بالفرنك الفرنسي في حساب العمليات ..

٥- توحيد التشريعات النقدية المصرفية المتعلقة بالمجالات المالية الخارجية والتنظيم العام لتوزيع ورقابة الائتمان، والقواعد العامة التي تحكم النشاط المصرفي ووفق هذه الاتفاقية انشئ المصرف الذي منح سلطة اصدار النقود، والاحتفاظ لكل عضو بحساب منفصل عن الاصدار النقدي من اعضاء الاتحاد، ويتولى الاحتفاظ بحساب الاموال الجارية الممكن التصرف بها والعائدة لاجهزة الخزانة العامة والتعهدات والاموال الجماعية لدول الاتحاد .

ويتولى المصرف الى جانب ما سبق انشاء أوالاشتراك في انشاء الصناديق او المؤسسات التي تهدف الى جمع المدخرات المحلية التي يمكن التصرف بها .. كما يسعى الى الحصول على رؤوس الاموال الاجنبية ويتولى تنظيم الاسواق النقدية والمالية .. ويمنح المعونات للانشطة ذات الاهمية المشتركة، ويضمن السندات المدفوعة الى خزانات الدول الاعضاء، ويمنح المصارف مبالغ مسبقة على السندات الحكومية والخزانات العامة للدول الاعضاء وتسهيل السحب على المكشوف .

وفي عام ١٩٧٤م وحتى عام ١٩٧٥م تم اعادة النظرفي اجراءات تنفيذ اتفاقية الاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا الست بالتعاون مع فرنسا، وادخلت تعديلات ادارية على المؤسسات المصرفية وقواعدها، فاصبح المصرف يمنح المعونة النقدية الى الدول الاعضاء بما قيمته ٢٠٪ من العائدات الضريبية لتلك الدول وأصبح المصرف يمنح المعونات الى المصارف الاخرى، والمؤسسات المالية، والى الخزانة العامة، عن طريق اعادة الخصم، كما يمنح المعونات الى هيئات الدول والاجهزة الحكومية للدول الاعضاء وبسعر فائدة لمعوناته قدرها ٣,٥٪ سنويا .

صندوق امريكا الوسطى

هو صندوق انشئ عام ١٩٦٩م بموجب اتفاقية «سانتو دورمينغو» للمساعادت المالية التي جمعت احدى عشر دولة .

الا ان اعضاء الصندوق اقتصر على خمس دول من الدول الاحدى عشر لرابطة التجارة الحرة بامريكا الوسطى «امريكا اللاتينية» وهذه الدول الاعضاء بالصندوق هي «بوليفيا/كولومبيا/الاكوادور/بيرو/فنزويلا» وهي البلدان التي تسعى فيما بينها لتحقيق التكامل الاقتصادي فيها، وفق معاهدة قرطاج لعام ١٩٦٩م .

ويعتمد صندوق امريكا الوسطى لتثبيت النقد مع صندوق احتياطي الاندير .. الذي انشئ عام ١٩٧٨م على قواعد وشروط معينة لاستخدام موارده .. وهي :

١- تمتع الاعضاء بالوصول الى قروض متوسطة الأجل للاغراض الشاملة، لموازين المدفوعات تبلغ قيمتها عدة اضعاف مساهماتها من النقد الاجنبي وعلى الاعضاء ان يثبتون انهم راغبون، وقادرون في الوقت نفسه على تنفيذ سياسات موازنة لاصلاح الخلل الخارجي في فترة زمنية معينة .

٢- ازدياد الاشتراطية بالنسبة لاداء السياسة الاقتصادية حسب قيمة قروض الموازنة، واستحقاقها.

٣- يخضع اداء السياسة لاشراف جماعي من جانب المشتركين في السوق بما في ذلك المراعاة المبدئية لالتزامات التكامل الاقليمي .

وقد تطور مفهوم التكامل الاقتصادي لدول امريكا الوسطى فأنشأت مجلسا للنقد عام ١٩٧٤م يضم خمسة بنوك مركزية .. ويعد هذا المجلس مسؤولا عن التوجيه الشامل لعملية التكامل النقدي .. والادارة العامة لكل من غرفة المقاصصة لدول امريكا الوسطى، وصندوق الموازنة .. يخضعان للاستعراض الدوري للاداء الاقتصادي، وآفاق المنطقة، والبلدان الاعضاء واقرار وسائل وسبل التنسيق بين السياسات المالية للاعضاء .

ويساعد المجلس لجان تعالج القضايا المعينة المتعلقة بسياسات النقد والصرف والسياسات المالية والشؤون القانونية للتكامل بين الدول الاعضاء.

ويقوم الصندوق في ضوء هدفه الرئيسي على استخدام اسهامات الاعضاء في التمويل المناسب لقروض التثبيت التي يتطلبها الاعضاء الذين يواجهون صعوبات في ميزان المدفوعات، بمنح ضمانات تتعلق بالاقراض الخارجي نفسه، واستثمار بعض موارده في أسهم تصدرها مؤسسة الانديز المالية، والحوالات المصرفية المقبولة، والسندات والاسهم الصادرة في البلدان الاعضاء .

كما ان الصندوق يخضع في سياسته بين فكرة الادارة المشتركة للاحتياطيات .. وبين التأثير المتبادل والمتزايد الاهمية بين التكامل الاقتصادي، وميزان المدفوعات .. واعضاء الصندوق هم البنوك المركزية ذاتها في الدول الاعضاء .. ورأس مال الصندوق قائم على وضع متساوي من احتياطيات العضو الرسمية التي لم تتجاوز عند انشائه ما نسبته ١٪ من جملة الاحتياطيات .. فتزيد الى ما نسبته ٧٪ عام ١٩٨٠م وقد اصبح بعد هذه الزيادة .. ان احد اعضاء الصندوق يملك من احتياطيات الصندوق ما نسبته ٤٠٪ وعضوين اخرين، احدهما يملك ١٣٪ والآخر ١٥٪ .

بنك التنمية الافريقي

يعتبر هذا البنك من أول المؤسسات الاقليمية لتمويل المعونة الفنية على أساس قاري .. وبلغ رأس ماله عند التأسيس «٤٨٠» مليون دولار امريكي .. ساهمت في رأسماله بعض الدول العربية .. وبلغت مساهماتها في رأس ماله بما نسبته ٤٧٪ وتعتبر جمهورية مصر العربية، والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية الجزائر. اكبر الدول العربية المساهمة في رأس مال هذا البنك .

البنك الاسلامي للتنمية

مقر هذا البنك في المملكة العربية السعودية .. وهو بنك انشئ في السنوات العشر الاخيرة والاولى من العقدين السابع والثامن للتنمية، ليقوم بمساعدة البلدان الاسلامية، والنامية، وعلى أساس عدم الربا .. اي ان قروضه لاتخضع لسعر فائدة محددة ولكن للبنك شروط استثمارية أخرى تتجاوز حصيلتها سعر أي فائدة سنوية كالاستثمار المشترك في بعض المشروعات .. او مايسمى بالمحاصصة لنتائج الاستثمار التي يمول مشروعاتها البنك ..